جامعة الإخوة منتوري بقسنطينة

كلية الآداب واللغات قسم الآداب واللغة العربية

تطبيقات في مادة:

مناهج البحث اللغوي (أواللساني)

لطلبة السنة 1 ماستر

تخصص: اللسانيات التطبيقية / الفوج 7

تخصص: اللسانيات العربية / الفوجان 8 – 9

الأستاذ: مالكي خَرشوف

(السداسي الأول من 2020 / 2021 م)

1. مواضيع التطبيقات:

أولا: المنهج المعياري

ثانيا: المنهج المقارن

ثالثا: المنهج التاريخي

رابعا: المنهج الوصفي

خامسا: المنهج التقابلي

سادسا: المنهج الوظيفي

سابعا: المنهج التوليدي التحويلي

2. مراجع في المادة:

- مناهج البحث في اللغة : تمّام حسّان.
- اللغة بين المعيارية والوصفية : تمّام حسّان.
-العربية وعلم اللغة البنيوي : حلمي خليل.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي : رمضان عبد التواب.
- فصول في فقه اللغة العربية : رمضان عبد التواب.
- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه : رمضان عبد التواب.
- لحن العامة والتطور اللغوي : رمضان عبد التواب.
- أسس علم اللغة : ماريو باي ، ترجمة: أحمد مختار عمر.
- المستشرقون والمناهج اللغوية : إسماعيل أحمد عمايرة.
- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث : علي زوين.
- علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية : عبدُه الراجحي.
- علم اللغة التطبيقي في المجال التقابلي : البدراوي زهران.
- اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري) : أحمد المتوكل.
- اللسانيات العربية دراسة نقدية في المصادر والأسس الإبستيمولوجية : مصطفى غلفان.
- اللسانيات التوليدية التحويلية : مصطفى غلفان.
- مقدمة في نظرية القواعد التوليدية : مرتضى جواد باقر.

المقصود بالمنهج اصطلاحا الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة مجموعة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة (ولا ننسى أن الحقيقة في العلوم الإنسانية نسبيّة، واللسانيات واحد منها) .

ويكون المقصود بعبارة "مناهج البحث اللغوي/أو اللساني" الطرق المعلومة الأسس التي اعتمدها الباحثون اللغويون/أو اللسانيون في بحث الظواهر اللغوية.

أولا: المنهج المعياري

معنى "معيار" هو مقياس، والوصف "معياري" ترجمة للوصف الأجنبي (Normative) أو (Prescriptive). ويوصف البحث اللغوي بالمعياري إذا انطلق الباحث في دراسة الظواهر اللغوية من قواعد مُسبَقَة، غالبا ما تكون نتائج لعلوم أخرى كالمنطق، فيجعل هذه القواعد مقياسا تُخضَع له الظاهرة المدروسة.

ولا ينبغي الخلط بين المعيارية في التعليم والمعيارية في البحث، فهي مقبولة في الجانب الأول وغير مقبولة في الثاني، ولم يعُد المنهج المعياري في هذا الآن معدودا من مناهج البحث اللغوي/أو اللساني.

ومن أمثلة المعيارية في الدرس اللغوي العربي:

1) قول ابن جني: " واعلم أن الفعل لابد له من الفاعل، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فإن لم يكن مُظْهَرا بعده، فهو مضمَرٌ فيه، لا مَحالة، تقول: زيدٌ قام، فـ(زيد) مرفوع بالابتداء. وفي (قام) ضمير (زيد) وهو مرفوع بفعله".

– أين المعيارية في هذا المثال؟

لاحِظ أن اللغوي هنا يميز بين التركيبين: (قامَ زيدٌ) و (زيدٌ قامَ)، ومن المعلوم أن (قام) في التركيب الأول يعرَب فعلا و (زيد) فاعله. بينما لا يكون إعراب التركيب الثاني كذلك، فـ(زيد) مبتدأ، و(قام) جملة فعلية (متكونة من الفعل وضمير الفاعل) في محل رفع خبر. وليس الداعي إلى هذا الإعراب إلا القاعدة التي أوردها في البداية "الفعل لابد له من الفاعل، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل"، وفي هذا القول تأثر واضح ببعض مقولات المنطق القياسي الأرسطي: مقولة الفاعلية، وتناظرها في نحونا العربي

نظرية العامل، فلما كان الفعل عاملا في الفاعل، وجب أن يكون موضع الفعل متقدما على موضع الفاعل، وفي هذا أيضا تأثر بمقولة المكان في المنطق الأرسطي، كما في تقدير مكان الفاعل في التركيب الثاني (زيدٌ قام).

2) قول بعض النحاة: " كل منصوب لابد له من ناصب". وهذا لا يثير جدلا إذا كان الناصب ظاهرا، كما في (فَهِمَ الطالبُ المثالَ) أو (إنَّ المثالَ واضحٌ)، أمّا إن كان الناصب مضمرا، كما رأى بعض النحاة في (أزيداً ضربتَهُ؟) بأنه الفعل (ضربْتَ)، والتقدير: (أضربْتَ زيداً ضربتَهُ؟)، فهو الذي لم يُرض ابنَ مضاء القرطبي قديما، وتساءل في رده عليهم عن الذي يضمرونه في قولنا مثلا: (أزيداً مررْتَ بغلامه؟).

وقد انتهى الباحث علي زوين – وتمّام حسّان من قبله– إلى القول: ((وبعد أن تبيّن لنا الاتجاه الذي ساد الدراسات اللغوية في تاريخ العربية هو اتجاه معياري بعد أن كان وصفيا، وأن من جملة الأسباب في هذا الاتجاه تأثر الدارسين بالنطق القياسي الأرسطي، بقي لنا أن نسأل عن مدى صلاحية المنطق القياسي للدرس اللغوي خاصة وللدراسات العلمية عامة؟ والجواب أنه لا يصلح للدرس اللغوي ولا للدراسات العلمية "لأنه يوجِد القاعدةَ أولاً ثم يفكر فيما يمكن أن يدخل تحتها من مفردات" وصلاحية الدراسة اللغوية تعتمد فيما تعتمده من أصول استقراء المادة اللغوية ووضع القاعدة نتيجة لهذا الاستقراء)).

تعقيب:

ما يجب التنبيه عليه هنا، أنه وإن وُجِدت بعض مظاهر المعيارية في الدراسات اللغوية العربية القديمة، فلا يجب أن نصدر حكما عاما على منهجها بأنه معياري، كما فعل بعض الباحثين العرب المحدثين، تماشيا مع رأي الباحثين الغربيين في منهج أنحاء اللغات الأوربية التي وضعت قبل أو حتى في بدايات القرن العشرين، فقد وصفوها بالمعيارية لما تبين لهم أنها طُبِّقت عليها جميعا قواعد اللغتين اليونانية واللاتينية، وهي قواعد معيارية اعتمدت على المنطق.

ومن جهة أخرى لا يجب أن نغفل عن أن تراثنا اللغوي القديم منه العلمي ومنه التعليمي، فلا عيب في كون منهج التعليمي منه معياريا، ولا يعني ذلك أن ندخل فيه ما كان علميا فنصفه بأنه معياري أيضا دون تروّ وتمحيص.

ثانيا: المنهج المقارِن

بعد اكتشاف اللغة السنسكريتية في 1786 م ، لاحظ مكتشفُها (القاضي الإنكليزي وِلْيَم جونز) الشبه الكبير بينها وبين اللغتين اليونانية واللاتينية، مما يوحي بأنها انبثقت كلها من لغة واحدة، ودعا اللغويين إلى دراسة هذه اللغات، لمحاولة التوصل إلى الأصل الذي تطورت عنه.

وبالفعل بدأ البحث في هذا الاتجاه، وقد كان "فرديريخ شليجل" (F. Schlegel) أول من طالب بدراسة البنية اللغوية للغة السنسكريتية باعتبارها منطلقا للمقارنات اللغوية، وكان ذلك في كتاب له سنة 1808م. ويعد "فرانتس بوب" (F. Bopp) أوّل من ألّف كتابا قيّما في اللسانيات المقارنة ما بين 1833– 1851م، وعنوانه "النحو المقارن". وكان يرى أن الهدف من النحو المقارن هو إعادة تكوين اللغة الهندية الأوربية الأولى، وخالف بذلك شليجل الذي رأى أن السنسكريتية هي أصل كل اللغات الهندية الأوربية.

وقد حاول بوب أن يستخرج ملامح اللغة الهندية الأوربية الأولى اعتمادا على مقارنة اللغات الأوربية المختلفة، والمضي من المراحل القديمة إلى المراحل الأقدم في محاولة للتعرف على اللغة الأقدم التي خرجت عنها كل هذه اللغات، ولذلك كان البحث مرتبطا بالنصوص المدوَّنة التي وصلت إليهم، ولم يهتموا بدراسة اللهجات الحية (لتلك اللغات الأوربية) أول الأمر، ثم فعلوا ذلك لما تبيَّن لهم أنها أداة توضح جوانب من التاريخ اللغوي القديم؛ أي وسيلة حية لفهم الماضي اللغوي.

فالمقصود بالمنهج المقارِن هو الدراسة المقارِنة لظاهرةٍ لغوية في مجموعة من اللغات التي تنتمي إلى فصيلة واحدة، كاللغات السامية أو الحامية أو الهندية الأوربية، بهدف التوصل إلى الصيغة الأقدم التي كانت عليها هذه الظاهرة في لغة معينة، إما بالاستدلال على قدمها بالتماسها في أخواتها من اللغات، أو حداثتها بتفرد اللغة المعينة بها من بين أخواتها. والهدف الأكبر من استخدام هذا المنهج هو إعادة بناء اللغة الأصل البائدة. قال ماريو باي: بواسطة هذا المنهج " توضع مجموعة من اللغات –عادة في أشكالها المؤكدة القديمة– بعضها بجانب بعض بقصد الوصول إلى الروابط والعلاقات بينها. وبالوصول إلى ذلك يمكن فرض صورة للغة الأم التي تفرعت منها هذه اللغات، والتي لم تصلنا مادتها فعلا. والفضل كل الفضل يرجع إلى هذا المنهج الناجح في تقسيم اللغات إلى عائلات".

ومن أمثلة استخدام المنهج المقارن في دراسة اللغات السامية، تساؤل اللغويين عن أصل الكلمتين العربيتين (ثُوم) و (فُوم) : هل أصل الكلمة بالثاء أم بالفاء؟

وقد ورد استعمالهما في القرآن الكريم (سورة البقرة –الآية 61) على لسان قوم موسى عليه السلام مخاطبينه، يقول الله تعالى:

((فَادْعُ لَنا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنا مِمّا تُنبِتُ الأَرضُ مِنْ بَقْلِها وقِثَّائِها وفُومِها وَعَدَسِها وَبَصَلِها)) . وقرأ ابن مسعود رضي الله عنه ((وَ ثُومِها)) وروِي ذلك أيضا عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

إن المعرفة باللغات الساميّة يعين في الإجابة على ذلك السؤال: فالشين في الكلمة العبرية التي تقابل تاءً في الكلمة الآرامية، تقابلُ ثاءً في العربية. وهي قاعدة مطّردة في مقارنة أصوات اللغات السامية، فمثلا: في العِبرية في الآرامية في العربية

شُورْ تَوْرَا ثَوْر

ولدينا: شُومْ تَوْمَا => ثُوم

ومعنى هذا أن الصيغة (ثُوم) في العربية أقدم من الصيغة (فُوم).

وفي العربية الفعلان (ثابَ) بعنى: رَجَعَ، و (تابَ) بعنى: رَجَعَ عن الذنب. فأي الصيغتين أقدم في العربية؟

لدينا: (شَابْ) في العِبرية و (تَابْ) في الآرامية بمعنى: رَجَعَ كما هو الفعل (ثابَ) في العربية. وهذا يعني أن الفعل (تابَ) في العربية أحدث استعمالا من (ثابَ)، وما يعضِّد هذا أن الفعل (تَابْ) استعمل بكثرة في النصوص الدينية الآرامية، مما يؤكد أنه دخل إلى العربية من هذا الاستعمال وخُصِّص فيها للدلالة على الرجوع عن الذنب.

وقد أفاد هذا المنهج كذلك في اختبار صحة ما توصل إليه نحويونا القدماء في تفسير بعض الظواهر اللغوية؛ ومنها أن منهم مَن عدّ الميم المشددة في (اللَّهُمَّ) عِوضا عن ياء النداء المحذوفة. وقد تبين بالمنهج المقارن أنها من بقايا تأثر العرب قديما باليهود، الذين يخاطبون الله عز وجل بصيغة الجمع، إذ يقولون: " إِلُّوهِيمْ " (ومفرده: " إِلُّوهْ " ، و" يِمْ " علامة الجمع في لغتهم).

تعقيب:

من المعلوم أن ملاحظة قرابة لغة بأُخرٍ ليس من نتائج البحث الحديث، فقد أشار لغويونا القدماء مثلا إلى مقارنات عرَضية عابرة وسريعة، ولم يكن ذلك من خلال منهج محدَّد المعالم، واسع النطاق، كما عرفته الدراسات اللغوية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ومن أمثلة ذلك:

قول الخليل (ت 175هـ) في العين: " و كنعان بن سام بن نوح يُنسب إليه الكنعانيون، وكانوا يتكلمون بلغة تُضارِعُ العربية"، كما عرَف أبو عبيد القاسم بن سلاّم (ت 224هـ) اللغة السريانية وأداة التعريف فيها، وهي الفتحة الطويلة (ألف المد) في أواخر كلماتها، وأجرى مقارنة لطيفة بين أداتي التعريف في الكلمات السريانية و نظيرتها في نفس الكلمات السريانية التي دخلت اللغة العربية مثل (طُورَا –> الطُور) و (يَما –> اليَم).

وكذلك أدرك ابن حزم الأندلسي (ت 456هـ) علاقة القرابة بين السريانية والعبرية والعربية الشمالية لا الجنوبية (أي: "لغة مضر وربيعة لا لغة حِمْيَر")، وأنها لغة واحدة تبدلت بتبدل مساكن أهلها، فحدث فيها جَرْسٌ كالذي يحدث من الأندلسيّ إذا رام لغة أهل القيروان، ومن القيرواني إذا رام لغة الأندلس، ومن الخُرسانيّ إذا رام لغتها " فإنه بمجاورة أهل البلدة لأمة أخرى، تتبدل لغتها تبدلا لا يخفى على من تأمّلَه، ونحن نجد العامة قد بدّلت الألفاظ في اللغة العربية تبديلا، وهو في البُعد عن أصل تلك الكلمة، كلغة أخرى ولا فرق، فنجدهم يقولون في (العِنَب): (العِنِيب)، وفي (السَّوط): (اسْطَوْط)، وفي (ثلاثة دنانير): (ثلثدًا)، وإذا تعرَّب البربريّ فأراد أن يقول: (الشجرة) قال (السجرة)، وإذا تعرَّب الجِلّيقيّ، أبدل من العين والحاء: هاء؛ فيقول (مُهَمَّدا)، إذا أراد أن يقول: (محمّدا)، ومثل هذا كثير. فمن تدبَّر العربية والعبرانية والسريانية، أيقن أن اختلافها إنما هو من نحو ما ذكرنا، من تبديل ألفاظ الناس، على طول الأزمان، واختلاف البلدان، ومجاورة الأمم، وأنها لغة واحدة في الأصل.

كما عرَف أبو حيّان الأندلسيّ (ت 754هـ) اللغة الحَبَشِيّة، وأدرك العلاقة بينها وبين العربية، وألف فيها كتابا مستقلا، لم يصلنا، وقد أشار إلى ذلك في تفسيره المسمى " البحر المحيط" ؛ قال: "وأما قولهم: هِنْدِي و هِنْدَكِي في معنى واحد، وهو المنسوب إلى الهند ... فخرّجه أصحابُنا على أن الكاف ليست زائدة؛ لأنه لم تثبت زيادتها في موضع من المواضع، فيُحمل هذا عليه، وإنما هو من باب: سِبْط و سبطر. والذي أُخرِّجه عليه، أن من تكلم بهذا من العرب –إن كان تكلم به– فإنما سرى إليه من لغة الحبش؛ لقرب العرب من الحبش، ودخول كثير من لغة بعضهم، في لغة بعض. والحبشة إذا نسبت، ألحقت آخرَ ما تنسب إليه، كافا مكسورة، مَشُوبة بعدها ياء، يقولون في النسب إلى الفُرْس: فرسكِي، وربما أُبْدِلت تاء مكسورة؛ قالوا في النسب إلى جَبْر: جَبْرتِي، وقد تكلَّمتُ على كيفية نسبة الحبش في كتابنا

المُتَرجِمِ عن هذه اللغة، المسمى بِجلاء الغبَش عن لسان الحبش. وكثيرا ما تتوافق اللغتان: لغة العرب ولغة الحبش، في ألفاظ، وفي قواعدَ من التراكيب نحويةٍ، كحروف المضارعة، وتاء التأنيث، وهمزة التعدية".

وهذه الأمثلة ناصعة البيان في مدى رسوخ أقدام هؤلاء العباقرة من علمائنا الأقدمين، في مقارنة ظواهر من العربية وشقيقاتها من اللغات الساميَّة، حتى إن تحليلات بعضهم تكاد تماثل نظيراتها عند العلماء المعاصرين ، مع بعد الزمان وبعد ما توفر لأولئك وهؤلاء من وسائل البحث، فلله درّهم.

ثالثا: المنهج التاريخي

دخلت اللسانيات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في أوربا (ألمانيا خاصة) مرحلة جديدة اتجه فيها البحث اللغوي إلى العلمية وتطوير المناهج الدقيقة في التصنيف والتفسير واستخراج القوانين الدقيقة، على نحو ما فعل الباحثون في العلوم الطبيعية. وفي هذه المرحلة تأثر البحث اللغوي بالداروينية تأثرا كبيرا، مثلما هو واضح في كتاب "نظرية داروين وعلم اللغة– 1863م" لمؤلّفه شلايشر (A. Schleicher) ، وقد حاول هذا اللساني تفسير التغير اللغوي التاريخي بقوانين واضحة من خلال كتابه "النحو المقارن للغات الهندية الأوربية– 1861م"، وقد كان هذا الكتاب السبب المباشر في قيام مدرسة "النحاة الشبان". وقد أفادت هذه المدرسة كثيرا من التقدم المنهجي في العلوم الطبيعية، وحاولت التوصل إلى القوانين المفسِّرة للتغير اللغوي، وعُرفت بالتزامها الصارم بفكرة القوانين الصوتية، كما أفادت أيضا من الاكتشافات الأثرية التي تمت في القرن التاسع عشر، وأظهرت لغات قديمة بائدة (كالمصرية القديمة والأكّادية والفينيقية والعربية الجنوبية).

والباحث الذي يستخدم المنهج التاريخي يتتبع الظاهرة اللغوية في عصور مختلفة، وأماكن متعددة ليرصد ما أصابها من التطور (أي التغير)، بهدف الوقوف على سر هذا التطور، واستنباط قوانينه المختلفة. والظاهرة المدروسة بهذا المنهج قد لا تتعدى اللغة الواحدة، كما قد تُدرَس في لغات عديدة تنتمي إلى أصل واحد؛ وذلك تماشيا مع حقيقة أن هذه اللغات البنات ما هي مظاهر للتغير الذي أصاب اللغة الأمّ القديمة منذ قرون طويلة، ولأجل هذا عُدَّ المنهج المقارن جزءا من المنهج التاريخي في دراسة اللغة.

من أمثلة التغير التاريخي لأصوات اللغة العربية ما حدث لصوت (القاف) قديما وحديثا من تغيرات صار فيها أحيانا (همزة) وأحيانا أخرى (غينا) أو (g) أو (جيما). وكذلك تغير صوت (g) في السامية الأم إلى صوت الجيم المعطشة في العربية (كما نسمعها من قرّاء الذكر الحكيم)، ثم تحولت في بعض اللهجات العربية الحديثة إلى جيم شامية، أو دال (عند أهالي مدينة جرجا في مصر، ويسمونها "دردا")، أو إلى ياء كما في بعض بلدان الخليج العربي وفي بعض قرى جنوبي العراق (حيث يقولون في مسجد: مسيد).

ومن أمثلة التغير التاريخي للوحدات الصرفية تشابهُ صيغة كلمةِ (سَراويل)، وهي كلمة دالة على المفرد في اللغة الفارسية، بصيغة من صيغ جمع التكسير في العربية، وهي (فَعاليل)، جعلَ العربَ يقيسونها خطأً على تلك الصيغة من صيغ الجمع، ويشتقون لها مفردا قياساً على مفردات ذلك الجمع، فيقولون: (سِروال) على نحو(قِنطار مِن قَناطير) .

ومن أمثلة التغير التاريخي لأجزاء من التركيبِ الفصلُ الخاطئ بين عناصر التركيب مثل (وَيْل)، التي يعود أصلها إلى: وَيْ + لام الجر+ ضميرأواسم. نحو: وَيْ لَهُ ، وَيْ لَكَ ، وَيْ لكم ... وقد حدث فصل خاطئ فضُمَّت اللامُ إلى كلمة (وَيْ) –ومعناها: حُزْن– وعُدَّت معها كلمة واحدة، واستخدمت معها اللام مرة أخرى فقيل مثلا: (وَيْلٌ لِفلان). ومن أمثلة هذا الضرب من التطور في كثير من اللهجات العربية الحديثة عبارة (جابْ كذا) التي تغيرت عن (جَاءَ بكذا) الفصيحة؛ فبعد الاستغناء عن الهمزة في آخر الفعل تخفيفا، ضُمَّت الباء إليه وعُدّا معا فعلا واحدا وصرّفوه فقالوا في الماضي منه: (جابْ – جابت – جابو / كذا)، وقالو في الأمر منه: (جِيبْ – جِبِي – جِيبُو / كذا) التي أصلها الفصيح: (جِئْ بِكذا) ، وما تصرفت إليه.

أما عن أمثلة التغير التاريخي للتراكيب في العربية فهو اعتمادُ نمط واحد في ترتيب مكونات التركيب في العاميات العربية الحديثة، وهو (فاعل– فعل– مفعول)، بعد أن كان النظام الترتيبي لها متعددا في العربية الفصحى؛ وهذا راجع إلى فقْد الإعراب في عناصر تراكيب هذه العاميات بالمقارنة مع ما هي عليه في أمّها الفصحى.

كما لنا في مظاهر التغير الدلالي أمثلة جلية عن استعمال المنهج التاريخي في دراسة التغير الدلالي للمفردات، وما عناوين تلك المظاهر (توسيع المعنى، تضييق المعنى، رقي المعنى، انحطاط المعنى، نقل المعنى) إلا قوانين استنتجها الباحثون من دراساتهم لتغير دلالات المفردات عبر الزمان.

رابعا: المنهج الوصفي

ظهر هذا المنهج بمبادئ واضحة في بدايات القرن العشرين، ويعدّ دي سوسير (ت 1913م) هو من فصَل بين الدراسات الزمانية (التاريخية) والدراسات الآنية (الوصفية)، وأكد أن وصف اللغة في فترة زمنية محددة يوصل إلى معرفة القوانين العامة التي تحكمها كنظام.

والدراسة الوصفية تختار مرحلة بعينها، من لغة بعينها، لتصفها وصفا استقرائيا، وتتخذ النواحي المشتركة بين العناصر الداخلة في هذا الاستقراء وتسميها قواعدَ. فلابد للباحث الذي يستخدم المنهج الوصفي أن يحدد مكان وزمن هذا الوصف للظاهرة اللغوية المدروسة. والدراسةُ المنظَّمةُ للعناصر التي تتكون منها اللغة تتجه إلى وصف الأصوات، والصيغ، والكلمات، والظواهر الموقعية. وعلى الباحث في هذا المنهج أن يقصر نشاطه على الملاحظة والوصف والتسجيل.

ولما كان الطابع الصوتي للغة (أي المنطوق) سابقا على كل أنواع الأنظمة الرمزية المستخدمة في التواصل؛ فهي إما ثانويّ كالكتابة، أو إضافيّ كالإشارات المصاحبة للكلام، يعدّ الراوي اللغوي (Informant) من الوسائل المهمة التي تستخدمها الدراسة اللغوية الوصفية؛ حيث يتخذ الباحثُ متكلماً من أبناء اللغة المدروسة ليجمع منه نماذج واقعية من الكلام المستعمل فعلا من هذه اللغة أو اللهجة، ويسجِّله بالكتابة الصوتية العالمية (IPA) تسجيلا أمينا، مبيّنا ما فيه من خصائص نطقية بواسطة الرموز الخاصة التي تمدنا بها هذه الكتابة. ومن أهم ما يشترط في الراوي اللغوي، أن يكون ممن نشأ ونما في ظل هذه اللغة أو اللهجة المدروسة، حتى يمكن اعتباره ممثلا صادقا لنطقها (فمن الأفضل أن يكون أمّيّاً؛ حتى لا تؤثر العوامل الثقافية في تمثيله الصحيح لهذه اللغة، ومن الأفضل كذلك ألاَّ يكون قد ارتحل من المنطقة التي تستعمل هذه اللغة وأقام زمنا من عمره خارجها؛ حتى لا يتأثر لسانه بنظام لساني آخر).

وبعد هذا "الجمع والتسجيل"، للعدد الذي يحقق التمثيلية المطلوبة، لنماذج الظاهرة اللغوية المدروسة، وهو الوسيلة الأولى للدراسة الوصفية، تأتي وسيلتها الثانية وهي "استقراء" هذه المدونة بملاحظة العلاقات التي بين هذه العناصر، مما يؤدي إلى الوسيلة الثالثة: "تقسيم أو تصنيف" هذه العناصر، بحسب أوجه الاتفاق أوالاختلاف، إلى أصناف أو أبواب، ويُطلَق على كل صنف منها مصطلح فنيّ. وبذلك لا يبقى من وسائل البحث الوصفي إلا رابعتها، وهي "التقعيد"؛ حيث ينظر الباحث إلى أنواع التشابه المطّردة بين العناصر التي استقرأها، ويصفها بعبارة مختصَرة تسمى قاعدة، نحو: "حين يقعُ الاسمُ مسنداً إليه يكون مرفوعاً، ولا يتحوّل عن هذا الرفع إلاّ في حالاتٍ خاصة".

والقاعدة في الدراسة الوصفية جزء من المنهج لا جزء من نظام اللغة؛ أي ليست معياراً أو قانوناً يفرضه الدارس على المتكلمين، بل هي جهةُ اشتراكٍ مطّردٍ بين حالات الاستعمال الفعلية، لاحظها الباحث وكان عليه أن يصفها بعبارة مختصرة قدر الإمكان. ولابد من تدعيم القاعدة ~~بخمسة~~ عديدة من المدونة التي جرى عليها الاستقراء.

خامسا: المنهج التقابلي

ويسمى هذا المنهج كذلك "التحليل التقابلي"، وهو دراسة مقارنة للغتين أو أكثر، أو للهجات مختلفة، سواء أكانت منتمية إلى عائلة واحدة أم إلى عائلات مختلفة، من أجل إيجاد أوجه التشابه والاختلاف بينها بصورة عامة أو في جوانب لغوية معينة، والهدف الرئيس من استخدامه هو استغلال نتائجه في مجالات عدة، مثل إنجاز وتطوير مواد دراسية ومنهاجات تعليم اللغات الأجنبية.

نشأ هذا المنهج خلال الحرب العالمية الثانية (1939–1945م) في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد الحاجة الملحة آنذاك لتعلّم وتعليم اللغات الأخرى كلغات ثانية أو لغات أجنبية؛ حيث كانت جيوش الأمريكان تقاتل في مناطق مختلفة من العالم، فاحتاج قادتها وضباط مخابراتها إلى فهم لغات الشعوب التي يتواجدون على أراضيها والتخاطب بها إن أمكن، فقام الباحثون بمقارنة تلك اللغات بالإنكليزية باتباع هذا المنهج الذي أثبت جدواه وفاعليته. على أن من الباحثين من رأى أنه كان سائدا قبل ذلك بكثير، وأن إرهاصاته بدأت في إنكلترا حينما شرع اللغويون بمقارنة الأنماط النحوية الإنكليزية مع تلك التي في اللاتينية. بينما رأى آخرون أن هذا المنهج بدأ أواخر القرن التاسع عشر حين اهتم اللغويون بفقه اللغة المقارن (Comparative Phylology)، في محاولاتهم لإيجاد روابط بين لغات العالم المختلفة على المستويين البنيوي والتاريخي، بهدف تصنيفها إلى عائلات لغوية. وقد بلغ هذا المنهج ذروة نضجه في ستينيات القرن العشرين، وصار الباحثون يتبنونه ويستخدمونه في تفسير المشاكل الناجمة عن عملية تعلم وتعليم اللغات الأخرى كلغات ثانية أو لغات أجنبية، ولتجنب الوقوع في الأخطاء الشائعة المصاحبة لتلك العملية. وقد تعزز الاهتمام بهذا المنهج في السبعينيات من القرن الماضي عندما قام الباحثون الأوربيون بمقارنة لغاتهم باللغة الإنكليزية.

وقد أفاد هذا المنهج في التصنيف الأسري للغات العالم، وفي تطبيق نتائجه لتطوير مواد ومناهج وطرق تعليم اللغات، مما ساعد في تجنب متعلمي اللغة الأجنبية من الوقوع في أخطاء لغوية تتعلق بتأثير اللغة الأولى على الثانية؛ من خلال إبراز أوجه التشابه والاختلاف على كل المستويات: الصوتي والصرفي والنظمي (أوالتركيبي) والدلالي والتداولي (أو الاستعمالي). كما استفاد منه دارسو علم الترجمة كثيرا؛ بتجنب المترجم الوقوع في أخطاء كثيرة من قبيل الترجمة الحرفية للتراكيب والصيغ والدلالات، من خلال الإحاطة الشاملة والدقيقة بجوانب النص المراد ترجمته على مختلف المستويات. كما سهّل هذا المنهج على نقاد الترجمة تقييم النصوص المترجَمة واكتشاف مواطن قوتها أو ضعفها.

وتمثيلا لهذا المنهج، وجد الباحثون أن التقابل بين العربية والإنكليزية يشير إلى اختلافات بنوية كثيرة على المستويات اللغوية كلها:

- فأصوات العين والحاء والغين والخاء مثلا ليس لها مقابلات في الإنكليزية؛
- وبعض صيغ الأفعال في العربية مثل صيغة (فاعَلَ) ليس لها نظير في الإنكليزية؛
- وكلمتا العم والخال في العربية لها مقابل واحد في الإنكليزية، وبعض ألفاظ القرابة في العربية ليس لها نظائر في الإنكليزية مطلقا؛
- والصفة تسبق الموصوف في الإنكليزية بينما تتأخر عنه في العربية؛
- واسم الموصول يمكن أن يأتي بعد اسم نكرة في الإنكليزية، ولا يجوز ذلك في العربية.

فمن خلال هذه الأمثلة يُتوقَّع أن يواجه متعلمٌ لغتُه الأولى هي الإنكليزية مشكلات في بعض هذه الظواهر عند تعلمه العربية كلغة ثانية، فيمكن بناء مواد دراسية تواجه هذه المشكلات قبل الشروع في تعليم هذا المتعلم هذه اللغة الجديدة عليه.

سادسا: المنهج الوظيفي

لابد في البداية من التنبيه إلى أن المقصود بالمنهج في هاذين العنصرين، السادس والسابع، هو الطريقة التي اعتمدها الباحثون اللغويون/أو اللسانيون في بحث الظواهر اللغوية، بحيث تكون هذه الطريقة مبنية على نظرية لسانية معينة.

فالوصف "وظيفي" (functional) في عبارة "المنهج الوظيفي" يشير إلى الاتجاه الوظيفي في الدراسات اللسانية الحديثة، والذي قُدِّمت فيه نظريات عديدة مثل نظرية "الوجهة الوظيفية للجملة" للساني مَتِزْيُوس من علماء حلقة براغ، ونظرية "النحو الوظيفي" للساني الهولندي سِمُون دِكْ.

وتتقاسم تلك النظريات الوظيفية مبادئ أساسية جعلتها منضوية كلها تحت نفس الصنف من النظريات، وإن اختلفت كل نظرية عن الأخرى في الجوانب الفرعية. والمبدأ الرئيس في كلها هو أن الوظيفة الأساسية للغات الطبيعية هي التواصل؛ وهذا معناه أن أي تفسير للظواهر اللغوية لابد أن يكون مبنيا على أن تكون الجوانبُ المقاميةُ (الدلالية والتداولية) للعبارات للغوية هي المُحدِّدَة لجوانبها البنيوية أو التركيبية.

ومن هذا المنطلق، فإن أي دراسة للظواهر اللغوية تكون فيها الخصائصُ التركيبيةُ للعبارات تابعةً للمقامات التواصلية التي صدرت فيها هذه العبارات، تجعلنا نصفها بأنها دراسة وظيفية؛ أي ذات منهج وظيفي، سواء أ صرّح صاحبها بذلك أم لا. وهذا لا يقتصر على الدراسات اللغوية الحديثة فقط بل ويتعداه إلى القديمة أيضا.

ومن أمثلة استخدام هذا المنهج حديثا ما تعرفتم عليه في مادة النحو الوظيفي. وأبرز باحث يتبنى هذا المنهج في دراسة العربية في أيامنا هذه، اللساني المغربي أحمد المتوكل، وفي بلادنا يحي بعِيطِيش (الأستاذ بهذه الجامعة، وقد قدّم أطروحته للدكتوراه فيها).

أما عن الدراسات اللغوية القديمة التي عدّت وظيفية، فأبرز مثال عنها تحليلات عبد القاهر الجرجاني للتراكيب العربية، في إطار بسطه لنظريته في النَّظْم في كتابه القيّم "دلائل الإعجاز"؛ حيث حلل التراكيب التي من قبيل (زيدٌ منطلقٌ)، (زيدٌ المنطلقُ)، (المنطلقُ زيدٌ) استنادا على المقام التخابري بين المتكلم والمتلقي.

سابعا: المنهج التوليديُّ التحويليُّ

الوصفان "توليديّ و تحويليّ" (Transformational Generative) في تسمية هذا المنهج يشير إلى الاتجاه الذي انتهجه اللساني الأمريكي نوعام تشومسكي في تفسيره للمَلَكة/ أوالقدرة اللغوية للمتكلم– المستمع، فيما قدمه في نظريته "التوليدية التحويلية" منذ 1957م، ومن سار على نهجه إلى يومنا.

وبالمقارنة مع ما مرّ في المنهج الوظيفيّ، فإن أبرز ما تفترق فيه الدراسات اللغوية التوليدية التحويلية عن الدراسات الوظيفية، هو أن أصحاب المنهج التوليديّ التحويليّ لا يعتدون بالمبدأ الوظيفي الأساس–وهو التواصل– في دراسة الظواهر اللغوية، ويرون أن الجوانب التركيبية (أوالبنيوية) لابد أن تُدرَس بمعزل عن المقامات التواصلية التي قيلت فيها، وهذا ما جعلهم يُخرجون من مدرستهم التوليدية التحويلية فريقا من زملائهم عندما غَيّروا في منهجهم، بالاهتمام بالجوانب المقامية في التمثيل لمراحل إنتاج المتكلم للجملة قبل التمثيل للجوانب التركيبية، وأصبح هذا الفريق المنشق معروفا باسم اتجاه "الدلالة التوليدية" (Pragmantax)، وهو معدود ضمن الاتجاهات اللسانية الوظيفية.

وأهم ما يميز المنهج التوليديّ التحويليّ في تفسيره للقدرة اللغوية، فيما يتوسل به من التمثيل الصوري لمراحل إنتاج الجملة، أنه يفترض مجموعتين من القواعد إحداهما "قواعد تحويلية" والأخرى "قواعد توليدية"؛ حيث تعمل القواعد التحويلية على تحويل المُرَكَّبات من مستوى "البنية العميقة"، وهي البنية الباطنية الافتراضية، إلى مستوى "البنية السطحية"، وهي بنية ظاهرية، بينما تعمل القواعد التوليدية بما لها من قدرة ذاتية من تمييز الجمل الصحيحة من سواها، فيكون لها القدرة على توليد ما لا حصر له من التراكيب الصحيحة في اللغة.

وقد أخذ تشومسكي مفهوم البنيتين الباطنية والظاهرية للتراكيب اللغوية، من نحاة "بُورْرْوَيَالْ"، انطلاقا من تحليلهم القضية باعتبارها حكما يؤكد المتكلم من خلاله شيئا ما إزاء شيء آخر (فيما قدموه في كتابهم "النحو العام والعقلي– Grammaire Générale et Résonnée"– 1660م). فالقضية (وهي مفهوم منطقي في الأصل) يتم التعبير اللغوي عنها باللجوء إلى ما يعرف عادة بالمسنَد إليه والمسند (أو الموضوع والمحمول، على الترتيب)؛ فالمسند هو ما نحكم به أو نسنده من صفات، والمسند إليه هو ما نحكم عليه أو نسند إليه هذه الصفات. وقد يكون الحكم مركبا من لفظين فقط فيكون حكما بسيطا (قضية/ جملة بسيطة)، كما في (الشمسُ طالعةٌ)، أو يكون الحكم مركبا من عدة ألفاظ؛ حيث المسند مركب والمسند إليه مركب كذلك، كما في الجملة الشهيرة عند نحاة بورررويال:

(1) اللهُ اللاَّمرئيُّ خلقَ العالَمَ المرئيَّ.

وهي تتضمن في أذهاننا عدة أحكام، أو قضايا: القضية الأساس: (اللهُ خلقَ العالمَ)، والقضيتان العَرَضيتان: (اللهُ لامرئيٌ)، (العالمُ مرئيٌ). فالجملة (1) تحتوي على ثلاث بنيات ضمنية تعبر كل واحدة منها في أذهاننا، وليس لغويا، على حكم بسيط:

أ- اللهُ خلقَ العالَمَ .

ب- اللهُ لامرئيٌ .

ج- العالمُ مرئيٌ .

ووقد استلهم تشومسكي من هذا التحليل، تصوره الجديد في الربط بين الجمل بواسطة "التحويل"؛ حيث يتم تحويل الجملة (اللهُ [الذي هو] لامرئيٌ [هو الذي] خلقَ العالَمَ [الذي هو] مرئيَّ) من مستوى البنية العميقة إلى الجملة (اللهُ اللاَّمرئيُّ خلقَ العالَمَ المرئيَّ) في مستوى البنية السطحية.

وعلى كلٍّ فإن أي دراسة لغوية، قديمة كانت أو حديثة، تتفق مع هذا التوجه الذي يفترض أن لكل جملة في اللغة بنية باطنية وبنية ظاهرية، وتقوم بالربط بين البنيتين بنظام من القواعد، يمكن أن نعدّها ذات منهج تحويليّ، وإن لن تصف نفسها بذلك.